

قرار رقم (٩٦) لسنة ٢٠١٠

بتاريخ ٢٠١٠ / ٢ / ٢٠

باعتتماد تعديل لائحة النظام الأساسي لصندوق التأمين
الخاص للعاملين بوزارة الخارجية من غير أعضاء
السلك الدبلوماسي والقنصلي

رئيس الهيئة العامة للمراقبة المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون صناديق التأمين
الخاصة ولائحته التنفيذية وتعديلاتها .

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الإشراف والرقابة على التأمين
في مصر ولائحته التنفيذية وتعديلاتها .

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية
غير المصرفية .

وعلى قرار رئيس الهيئة رقم ١٤٩ لسنة ٢٠٠٩ بتفويض نائب رئيس الهيئة في
اعتماد والموافقة على كافة القرارات الخاصة بصناديق التأمين الخاصة .

وعلى قرار الهيئة المصرية للرقابة على التأمين رقم (٢٢٠) لسنة ١٩٨٢
بتسجيل صندوق التأمين الخاص للعاملين بوزارة الخارجية من غير أعضاء السلك
الدبلوماسي والقنصلي برقم (٢١١) .

وعلى لائحة النظام الأساسي للصندوق وتعديلاتها .

وعلى محضر اجتماع الجمعية العمومية للصندوق المنعقدة في
٢٧/٤/٢٠٠٩ بالموافقة على تعديل بعض مواد لائحة النظام الأساسي .

وعلى محضر اجتماع لجنة البت في طلبات الترخيص بإنشاء صناديق تأمين خاصة
جديدة وتعديل أنظمتها الأساسية وتصفياتها والمشكلة بقرار رئيس الهيئة رقم
(٦٦) لسنة ٢٠٠٩ بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٧/١٠/٢٠٠٩ باقتراح اعتماد
التعديل المقدم من الصندوق المشار إليه .

وعلى مذكرتي الإدارة العامة لترخيص الصناديق والإدارة العامة لتعديلات نظم
صناديق التأمين الخاصة بالهيئة المؤرختين ١٤/١، ٩/٢/٢٠١٠ .



٤٦٠٧٦

قـرر

مادة (١) : أولاً : يستبدل بنص البند (أ) من المادة (٣) من الباب الثاني (شروط

العضوية والاشتراكات) النص التالي :-

الباب الثاني : (شروط العضوية والاشتراكات)

أولاً : شروط العضوية

مادة (٣) : يشترط في العضو ما يلي :-

أ- أن يكون من العاملين الشاغلين للدرجات الدائمة بوزارة الخارجية

الموجودين بالخدمة عند إنشاء الصندوق أو العاملين على بند المكافأة

الشاملة أو المعينون الجدد على درجات .

ثانياً : إلغاء البند (ج) من المادة (٣) من الباب الثاني (شروط العضوية

والاشتراكات) .

مادة (٢) : يسرى هذا القرار اعتباراً من ٢٠٠٩/٧/١ .

مادة (٣) : على الجهات المعنية تنفيذ هذا القرار .

د. عادل منير

عادل منير
نائب رئيس الهيئة



٤٦٠٧٦